

## «انبعاث» جهاز الشرطة: كأننا في زمن «الطوارئ»!

التعذيب والإخفاء القسري مجدداً، فيما نجحت من خلال تبريراتها الإعلامية بـ«مكافحة الإرهاب» في إسكات الأصوات المعارضة وأصوات الحقوقيين المطالبين بالحفاظ على حقوق الإنسان داخل السجون والمعقلات، حيث يتعرض المحبسون على ذمة قضايا عنف لظروف احتجاز قاسية، وتوفي بعضهم في السجن نتيجة عدم تلقيه الرعاية الطبية اللازمة.

وتعرض جهاز الشرطة لهجمات عدة أبرزها محاولة اغتيال اللواء محمد إبراهيم وتفجير مديرتي أمن القليوبية والقاهرة، وهي محاولات جعلت المواطنين يتعاطفون مع الإجراءات الأمنية التي يجري اتخاذها رغم اتسامها بالقمع، علماً بأن تلك الفترة شهدت اعتقالات تعسفية وعمليات تصفية للعديد من الأشخاص الذين قالت الداخلية أنهم مطلوبون أمنياً ومتورطون في أحداث عنف، فيما أصبح شمال سيناء بحماية الجيش بعد نشاط الجماعات المتطرفة فيها بصورة ملحوظة وعدم قدرة الشرطة على ضبط الأوضاع هناك.

اللافت في تحولات الشرطة أن اختلاف الأشخاص على تولي قيادة الوزارة لم يغير من قياداتها أو من خلفيتهم. فحبيب العادلي كان يرأس الجهاز الأمني قبل توليه الوزارة، والوزير الحالي مجدي عبد الغفار هو نفسه أول رئيس للجهاز بعد «25 يناير» عقب تغيير اسمه ليكون جهاز «الأمن الوطني»، فيما خرجت كل القيادات الشرطية براءة من اتهامات قتل المتظاهرين خلال الثورة استناداً إلى قيامهم بالدفاع عن مقرات أعمالهم.

في السنوات الخمس الماضية، استفادت الشرطة من أخطائها، وعززت مواقعها ضد الاقتحام بالتحصين المنيع، وزادت من تدريب قوات الأمن المركزي على مواجهة التخلفات والشغب، وزودتها بأحدث الأسلحة المتطورة، فيما أصبحت تتمتع بدعم إعلامي كبير باعتبار الشرطة هي «حامي الدولة المصرية في مواجهة العنف الذي يرتكبه أنصار الإخوان».

عبد الفتاح السيسي قبل «ثورة 30 يونيو» بشهرين على تنفيذ الأوامر. ورغم العداء بين الشرطة والشعب في «ثورة 25 يناير»، كانت الشرطة شريكاً أساسياً مع الشعب المصري في «ثورة 30 يونيو»، حيث خرجت سيارات الشرطة لحماية المتظاهرين المطالبين بالثورة على نظام «الإخوان»، فيما رفضت تأمين اعتصامات المتظاهرين المؤيدين للرئيس المعزول مرسي، واستخدمت في الوقت نفسه العنف المفرط في التعامل مع معارضيه، كما تعرضت مقرات عدة لها للحرق في مناطق الصعيد.

بعد عزل مرسي، عادت الشرطة بقوة أكثر مما كانت عليه خلال نظام مبارك. استعادت قوتها، وعادت حالات



فيما بعد، جرى تزويد قوات الشرطة بمركبات جديدة وإعادة تأهيل المقار الأمنية، في وقت استمرت فيه المحاكمات لقيادات الشرطة وفي مقدمتهم حبيب العادلي الذي أُلقي القبض عليه قبل تنحي مبارك عن السلطة، فيما جرت إحالة وقائع قتل المتظاهرين إلى المحاكم بكل محافظة إلى محكمة الجنائيات. ظل جهاز الشرطة يحظى بدعم واهتمام الدولة، حيث خصصت مليارات الجنيهات لزيادة رواتب رجال الشرطة، التي وقعت اشتباكات عديدة بينها وبين المتظاهرين لمرات عدة من بينها أحداث محمد محمود الأولى والثانية، إضافة لأحداث مجلس الوزراء التي جاءت نتيجة لفض الشرطة اعتصام سلمي في ميدان التحرير.

لكن الشرطة المصرية استعادت قوتها مع تعيين اللواء أحمد جمال الدين وزيراً للداخلية في حكومة هشام قنديل الأولى خلال حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، لكن سرياً جرت إطاحته وخلفه في المنصب اللواء محمد إبراهيم الذي أُلقي العام الماضي، وكانت تعتقد جماعة «الإخوان المسلمين» أنه داعم لتحركاتها من أجل البقاء في السلطة، علماً بأنه اتصف بضعف الشخصية وهو ما ظهر في لقاءاته التلفزيونية المحدودة وإعلانه الانشقاق مع الرئيس

من المتظاهرين في الشارع، فقد الجهاز قدرته لفترة استمرت أكثر من ثلاثة شهور اعتمد فيها الأمن في الشارع على قوات الجيش و«اللجان الشعبية» التي شكلها المصريون لحماية ممتلكاتهم بعد تخريب العديد من المحلات وتعرضها لعمليات سلب ونهب. لم تتمكن الشرطة في الفترة الأولى من استعادة توازنها. فالسجون اقتحمت تحت ضغط فقدان القيادة وتعرضت المركبات للحرق، بينما دمرت غالبية المقار الأمنية وغالبيتها كانت تضم أماكن للتعذيب، بينما فر عدد من ضباط الشرطة المشهورين بالتعذيب من منازلهم خوفاً من انتقام ضحاياهم التي وصلت لدرجة تعرض بعضهم للقتل والإصابة.

فيما بعد، جرى تزويد قوات الشرطة بمركبات جديدة وإعادة تأهيل المقار الأمنية، في وقت استمرت فيه المحاكمات لقيادات الشرطة وفي مقدمتهم حبيب العادلي الذي أُلقي القبض عليه قبل تنحي مبارك عن السلطة، فيما جرت إحالة وقائع قتل المتظاهرين إلى المحاكم بكل محافظة إلى محكمة الجنائيات. ظل جهاز الشرطة يحظى بدعم واهتمام الدولة، حيث خصصت مليارات الجنيهات لزيادة رواتب رجال الشرطة، التي وقعت اشتباكات عديدة بينها وبين المتظاهرين لمرات عدة من بينها أحداث محمد محمود الأولى والثانية، إضافة لأحداث مجلس الوزراء التي جاءت نتيجة لفض الشرطة اعتصام سلمي في ميدان التحرير.

لكن الشرطة المصرية استعادت قوتها مع تعيين اللواء أحمد جمال الدين وزيراً للداخلية في حكومة هشام قنديل الأولى خلال حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، لكن سرياً جرت إطاحته وخلفه في المنصب اللواء محمد إبراهيم الذي أُلقي العام الماضي، وكانت تعتقد جماعة «الإخوان المسلمين» أنه داعم لتحركاتها من أجل البقاء في السلطة، علماً بأنه اتصف بضعف الشخصية وهو ما ظهر في لقاءاته التلفزيونية المحدودة وإعلانه الانشقاق مع الرئيس

شهد جهاز الشرطة المصرية تحولات دراماتيكية على مدار السنوات الخمس الماضية. الجهاز الذي عُد أحد أسباب اندلاع «ثورة 25 يناير» ضد نظام حسني مبارك، عانى من تصدّم ومن عجز عن التعامل مع المواطنين، قبل أن يستعيد عافيته بعد «ثورة 30 يونيو» ليعود إلى تثبيت قبضته الأمنية وسط الاتهامات بتجاوز القانون

### القاهرة - أحمد جمال الدين

إذا كانت ممارسات جهاز الشرطة المصرية ضد المواطنين واستخدامه العنف المفرط تجاههم من الأسباب المباشرة لاندلاع «ثورة 25 يناير»، التي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، فإن السنوات الخمس الماضية حفلت بتحويلات دراماتيكية شهدها جهاز الشرطة، لم تغتفر من سياساته، إنما تضمنت تغييراً للأشخاص القائمين عليه فحسب.

في عهد وزير الداخلية الأسبق، حبيب العادلي، إبان حكم مبارك وصلت القبضة الأمنية في مصر إلى أشد درجاتها. وفي ظل امتلاء المعتقلات وقرارات الاعتقال غير المبررة سوى بقانون الطوارئ، كان الجهاز الأمني في أقوى حالاته على مستوى المعلومات، وعلى صعيد تحقيق أهدافه في ظل تجاهل الانتقادات الإعلامية والحقوقية التي وصلت ذروتها آنذاك.

ومع تدخل جهاز الشرطة بعد ثلاثة أيام فقط من «ثورة 25 يناير» نتيجة انقطاع الاتصالات وانتهاء الشحن الخاص بأجهزة التواصل بين الضباط في الميدان وقياداتهم والأعداد الكبيرة

أول انتخابات حقيقية غير مزورة يشهدها المصريون.

«لكن الحلم الجميل لم يدم طويلاً. في رأيي إن أول كارثة حقيقية حدثت للميدان الواحد وجهاً لوجه بتقاتلون خلال أحداث الاتحادية أثناء حكم محمد مرسي، عندما نزل أنصاره خصوصاً للشعب دفاعاً عن لا شيء، بعدها تظاهر الملايين في 30 يونيو 2013 مطالبين مرسي بالرحيل، ووقع «انقلاب» واسميه «انقلاباً عسكرياً» في 3 يوليو، ثم مجزرة رابعة التي قتل فيها المئات من أنصار الرئيس المعزول».

أصبحت حامد تكتفي بالمشاهدة من بعيد ولا تشارك في أي نشاط سياسي، بعدما غادرت مصر منذ عام مؤجلة آمالها التي تكونت عقب الثورة إلى حين، حيث تقول «غادرت مصر قبل نحو العام لأستكمل حياتي بعيداً، لم أفقد الأمل ولن أفقده أبداً، الأمل موجود ولكن ليس الآن».

الناشط صفوان محمد وهو أحد أول من حلموا بالتغيير قبل انطلاق الثورة يقول إنه «بعد إعلان تنحي مبارك ملأنا الحماسة بالتغيير، وبأن مصر من الممكن أن تلحق بمصاف الدول المتقدمة ويكون لديها عدالة وحرية ونظام لتداول السلطة وقانون يحمي الجميع، لكننا كنا ساذجين حين قبلنا اللعب بالأوراق التي وضعها مبارك قبل رحيله، وقبلنا بحكم المجلس العسكري، وتمثيلنا من خلال نخب عفى عليها الزمن ونخب إصلاحية لم تخلق أوراقها الخاصة وقبلت اللعب بأوراق نظام مبارك وكان ذلك خطأ الثورة الكبير».

ويرى صفوان الحياة السياسية «ماتت» في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، «ولم يتبق سوى القمع والعصا الأمنية الغليظة التي باتت لا تفرق». وبعدها فصل من عمله السابق كمدير للتسويق في إحدى الشركات لكونه معارضاً لحكم السيسي، يقول: «كل ما أطمح إليه الآن هو أن تعود مصر وأن نجتمع مجدداً حول الأسباب نفسها التي نزلنا بها إلى الميدان منذ خمس سنوات، فأني سيناريوات مقبلة للتغيير ستكون عنيفة جدا وهو ما لا يتمناه أحد، بخاصة أن المجال السياسي يزداد انغلاقاً يوماً بعد يوم، وأي رجل رشيد يجري استبعاده من الحكم».

## تخمة أحزاب «من ورق»

### القاهرة - أحمد جمال الدين

قبل «ثورة 25 يناير» كان عدد الأحزاب السياسية أقل من 30 حزباً أبرزها «الحزب الوطني» الذي ترأسه الرئيس الأسبق حسني مبارك وتولى تاليف الحكومة والسيطرة على مفاصل الدولة، وهي السيطرة التي لم تستطع أي من الأحزاب السياسية تكرارها حتى الآن بما فيها حزب «الحرية والعدالة» الذي أسسته جماعة «الإخوان المسلمين» بعد الثورة.

أكثر من 70 حزباً تأسست بعد «25 يناير» منها اثنتان فقط صدر قرار بحلّهما، فيما اعتمدت الدولة أسلوباً مختلفاً في تأسيس الأحزاب الذي أصبح بالإحطار. أما المفارقة فتكمن في أن الحزبين اللذين تمكنا من السيطرة على السلطة وتشكيل الأغلبية البرلمانية، وهما «الحزب الوطني» قبل «25 يناير» وحزب «الحرية والعدالة» حتى قبل ثورة «30 يونيو»، صدرت أحكام قضائية بحلّهما وإعادة مقراتهما للحكومة لتكون تحت وصايتها وتخصصها لأعمال أخرى.

وقبل «ثورة يناير» تشكلت لجنة شؤون الأحزاب من رئيس مجلس الشورى وعضوية وزير الداخلية ووزير شؤون مجلس الشعب، بالإضافة إلى ثلاثة من الرؤساء السابقين للهيئات القضائية أو نوابهم وثلاثة من الشخصيات العامة، فيما

أهم أدوارها في الشأن الداخلي. إعادة توزيع الاختصاصات أيضاً طالبت الاستخبارات الحربية التي أصبحت شريكة الاستخبارات العامة في متابعة ملفات عدة، فضلاً عن طلب السيسي الإطلاع على تقارير أسبوعية منها مرتبط بالشأن الداخلي والخارجي، وهو ما تسبب في حساسية بالتعامل بين قيادات الجهازين، وخصوصاً أن السيسي أصبح يصطحب مدير الاستخبارات العامة معه باستمرار في معظم رحلاته الخارجية وهو تقليد لم يكن متبعاً من قبل.

اللافت أن الرئيس السيسي أصبح لديه اقتناع بأن من لم يتورط بالفساد مع مبارك يمكن إشراكه مجدداً والاستفادة منه، وهو ما حدث مع عدد من المسؤولين السابقين المحسوبين على نظام مبارك، منهم الدكتور أحمد درويش الذي عين رئيساً للمنطقة الاقتصادية في قناة السويس، والمستشار رئيس مجلس القضاء الأسبق سري صيام، الذي عُيّن في مجلس النواب وكان المستشار القانوني لرئيس مجلس النواب المنحل فتحي سرور.

وغالبية نوابه انضموا إلى الحزب قبل أسابيع قليلة من الانتخابات البرلمانية بعد موافقة الأجهزة الأمنية ودعمها.

السخاء المالي لم يكن كافياً في المقابل لإنجاح أحزاب أخرى مثل حزب «الحركة الوطنية» الذي أسسه الفريق أحمد شفيق الذي واجه انشاقات داخلية أدت إلى تفككه قبل أسابيع من الانتخابات، فيما واجه حزب «النور» ذو المرجعية السلفية، حملة إعلامية أثرت على فرصه في البرلمان فلم يحصل سوى على 12 مقعداً فقط.

اللافت للانتباه أنه بالرغم من تعدد الأحزاب الليبرالية مثل «السنور» و«المصري الديمقراطي» إلا أن هذه الأحزاب لم تنجح في الحضور في الشارع أو إقناع الجماهير بأهدافها ومبادئها، وهو ما انعكس على نسبة تمثيلها الضعيفة في البرلمان فضلاً عن الانتقاد الشعبي لبعض مواقفها السياسية.

ورغم أن الدستور قد نصّ على التعددية الحزبية وأحقية الأغلبية النيابية في تشكيل الحكومة وإقالة الرئيس، إلا أن الأحزاب الموجودة على الساحة لا تمتلك هذا الحق ليس فقط لفقدانها الأغلبية، لكن لكون مجلس النواب لا يضم الا 19 حزباً فقط من أصل 103 أحزاب، وهو ما يبرر لجوء المؤيدين للرئيس لتشكيل ائتلاف «دعم مصر» لترميز القوانين وتبني مواقف الرئيس والحكومة.

فقدان الحضور القوي في المحافظات وغياب الأنشطة الميدانية

بفضل الميزانية الكبيرة والدعم الإعلامي الذي يحظى به الحزب، وهو موقف حزب «الوفد» الذي بالرغم من تأسيسه قبل «25 يناير»، حاول قياداته المشاركة في المشهد السياسي بقوة عبر دعم رئيس الحزب، السيد البدوي، الذي دخل في تحالفات عدة مع الدولة، حاول خلالها الحفاظ على مكانته لكنه لم يتمكن من حجز موقعه على الخريطة السياسية بسبب تذبذب موقفه السياسي.

في المقابل، دخل رجل الأعمال المدعوم من الدولة أحمد أبو هشيمة الحياة الحزبية عبر الحزب الذي أسسه رئيس اتحاد طلاب مصر السابق، محمد بدران، ودعمته الاستخبارات خلال الفترة الأخيرة حتى تمكن من حصد ثاني أكبر الحصص البرلمانية بـ65 مقعداً، فيما يضم الحزب عدداً كبيراً من قيادات «الحزب الوطني» المنحل